أشاد بقرار حاكم دبي جعلها مركزاً عالمياً للصيرفة الإسلامية

العمر : التمويل الإسلامي جاهز للمشاركة في مشروعات التنمية بالمنطقة وتجربة «بيتك» و«دبي الإسلامي» رائدة

■ 1.8 تريليون دولار أصول إسلامية.. و12.5 في المئة معدل النمو السنوى

■ دول الخليج لديها أكبر المشاريع على مستوى الشرق الأوسط

محمد العمر متحدثا في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

■ نجحنا في جعل الصكوك منتجاً عالمياً تقبل عليه الحكومات والشركات

اكد الرئيس التنفيذى فى بيت التمويل الكويتى «بيتك» محمد سليمان العمر ان دول مجلس التعاون الخليجى لديها فرصة تاريخية للاستفادة من نمو وتطور صناعة الصيرفة الاسلامية التى اصبحت قطاعا مهما فى الاقتصاد العالمى،مثمنا توجه دولة الامارات لجعل امارة دبى مركزا عالميا للمؤسسات المالية والبنوك العاملة وفق الشريعة،الذى يعبرعن قراءة جيدة لحركة الاقتصاد العالمى حيث اصبحت الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة معتمدة ويتم التعامل بها فى معظم الاسواق العالمية المهمة.

واضاف العمر خلال مشاركته في جلسة عن البنوك والمصارف الإسلامية في القمة العالمية للإقتصاد الإسلامي التي عقدت في دبي يومي الاثنين والثلاثاء «25-26 نوفمبر 2013» تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ان دولتين من دول مجلس التعاون الخليجى هما الكويت والامارات شهدتا قبل نحو 35 عاما نشاة بنكين اسلاميين كبيرين،بيت التمويل الكويتى وبنك دبى الاسلامى،وقد نمت الصناعة فى منطقة الخليج والعالم بعد ذلك، بقيام بنوك اسلامية جديدة وشركات ومؤسسات عديدة اصبحت الان ذات مكانة ولديها خبرات واسعة وتعمل على مستوى العام العالم بموثوقية وكفاءة،مشيرا إلى ان الصناعة المالية الإسلامية تتقدم عالميا بصورة سريعة،فبنهاية 2013 يتوقع أن يتجاوز إجمالي أصولها 1.8 تريليون دولار وهو ما يمثل زيادة بنحو 12.5% على أساس سنوي حيث كان إجمالي الأصول يقدر بـ 1.6 تريليون دولار كما في نهاية 2012، وتشير المؤشرات في السوق إلى أن هذه الصناعة ستتجاوز مبلغ الـ 6.5 تريليون دولار بحلول عام 2020.

وقال العمر ان التمويل الإسلامي يشهد توسعا سريعافي النظام المالي العالمي حيث تقدم حوالي 600 مؤسسة مالية موزعة على نحو 75 دولة المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهناك ترحيب وطلب لهذا النموذج الاقتصادى لأن التمويل الإسلامي يركز على دعم أنشطة اقتصادية ملموسة وحقيقية ويعمل في مجالات تتعلق بحياة المجتمعات وتطورها وتنميتها انطلاقا من رسالتها في «اعمار الارض» وتحقيق احتياجات المجتمعات وافرادها في الجانب الاقتصادى، مع مراعاة البعد الاجتماعي والمسؤولية المناطة بهذه المؤسسات في دعم حركة المجتمع نحو النمو والازدهار. واشار العمر الى ان الصيرفة الاسلامية يمكن ان تلعب دورا مهما فى توفير مصادر التمويل والمشاركة في المشاريع الكبرى التي تستهدف دول منطقة الشرق الاوسط تنفيذها، فهناك حزم عقود بقيمة 225.8 مليار دولار تم إعداد ميزانيات بشانها ليتم منحها حتى النصف الثاني من العام المقبل،وفى قائمة أكبر 100 مشروع في الشرق الأوسط بدون تاتى السعودية في المركز الأول بمبلغ 74.5 مليار دولار ثم إيران بمبلغ 69 مليار دولار ثم الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 48.5 مليار دولار وقطر فى المركز الرابع،اى ان ثلاث دول من مجلس التعاون تحتل المراكز الاولى من حيث حجم المشاريع فى المنطقة،والتمويل الاسلامى لديه القدرة على تمويل هذه المشاريع او المشاركة مع بنوك عالمية واقليمية فى تمويلها،اذ لم يعد هناك عائقا امام ذلك، بعد ان وضع «بيتك» الاسس الشرعية والقانونية للمشاركة بين التمويل الاسلامى والتقليدى فى مشروع واحد وكان ذلك فى مشروع ايكويت لانتاج البتروكيماويات فى الكويت. ونوه العمر إلى اهمية منتج الصكوك كاحد الادوات التمويلية فى توفير احتياجات الشركات والحكومات وهى فى سبيلها لتوسيع اعمالها اوتطوير انشطتها، معتبرا ان الصكوك التى تعد البديل الشرعى للسندات، قد اصبحت اداة قابلة للتداول والاستخدام بعد ان تم ادراج الكثير منها فى اسواق المال العالمية واصبحت تحظى بتصنيف ائتمانى مما جعل العديدمن الدول فى اوروبا وشرق اسيا والشرق الاوسط تلجا إلى الصكوك كاداة تمويل،مشيرا إلى ان «بيتك» شارك خلال الفترة الاخيرة فى اصدار وترتيب صكوك بنحو 5 مليارات دولار بعضها صكوك سيادية لدول وحكومات غربية والاخرى صكوك لشركات كبرى فى معظم دول العالم.

الشركات العائلية بالشرق الأوسط تستحوذ على تريليون دولار

كشف تقرير صادر عن معهد المؤسسات المالية عن وصول قيمة الشركات العائلية في الشرق الأوسط إلى حدود تريليون دولار، ما يشكل نحو 90 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي السنوي لمشاريع الأعمال.

وتوقع التقرير أن يتم تسليم تلك الشركات للجيل القادم خلال فترة الخمس الى السنوات العشرالقادمة، فيما تواجه هذه الشركات عدة تحديات تتمثل في كيفية تسهيل انتقال السلطة إلى الأجيال القادمة، بالإضافة إلى التعامل مع متطلبات العولمة والاستثمار في كل من رأس المال المالي والفكري، ويرجّح أن تلجأ الشركات المحلية إلى رأس المال الخارجي، مما يشكل فرصة للمستثمرين القطنين للاستفادة، وفقا لصحيفة «البيان».

وتشير الأبحاث إلى أن سيطرة العائلة بالمجمل مواتية لصغار المساهمين، ومن المرجح أن يتفق مع هذا الرأي المساهمون طويلو الأمد في مؤسسات عائلية مثل لوريل غروب ونوفارتيس إيه جي، نظرا للعائدات المتفوقة على مستوى السوق التي حصدتها هذه الشركات في العقد الماضي.

وأشار كل من ديف لارابي، مدير منتجات الشركات والأعضاء في معهد المحللين الماليين المعتمدين، وعامر خانصاحب، رئيس جمعية المحللين الماليين في الامارات، الى أن السيطرة العائلية في الشركات تتخذ شكل ملكية حصص، أو تمثيل في مجلس الإدارة، أو مراكز إدارية مرموقة، وقد تصل إلى حد تمكن العائلة من بسط نفوذها على إدارة الشركة وتوجهها الاستراتيجي. ويعتقد عالمياً، أن امتلاك حصة لا تقل عن 5 في المئة هو أمرٌ يرقى عموما إلى السيطرة، وتسيطر العائلات، استنادا إلى هذا المقياس، على نحو ثلث مكونات مؤشر ستاندارد آند بورز 500 و40 في المئة من أكبر 250 شركة في فرنسا وألمانيا.

الاتحاد الأوروبي يقدم منحاً للأردن بقيمة 45 مليون يورو

«ا.ف.ب» : وقعت الحكومة الاردنية ثلاث اتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي الذي يقدم بموجبها منحا اقتصادية للمملكة بقيمة 45 مليون يورو «حوالى 61 مليون دولار»، حسبما افاد بيان لوزارة التخطيط الاردنية الثلاثاء.

ويأتي الاعلان عن هذه المنح في ختام زيارة رسمية لوزير التخطيط الاردني ابراهيم سيف الى مقر الاتحاد الاوروبي في بروكسل ولقائه المسؤولين عن الشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الاوروبية.

واوضح البيان ان 30 مليون يورو «حوالى 40.5 مليون دولار» ستخصص لتنفيذ برنامج دعم الاصلاحات في قطاع القضاء و10 ملايين يورو «حوالى 13.5 مليون دولار» لدعم المجتمع المدني والاعلام و5 ملايين يورو «حوالى 6.7 ملايين دولار» لدعم قطاع الامن في مجال تطبيق سيادة القانون.

واشار البيان الى انه تم خلال زيارة الوزير «بحث آخر التطورات في الاقليم وخاصة الأزمة السورية وما نجم عنها من تدفق لاعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المملكة، بعدد يزيد عن 600 الف سوري، ما شكل مزيدا من الضغوط على الحكومة الاردنية».

واشاد وزراء الخارجية الاوروبيون في 18 من الشهر الجاري خلال اجتماعهم الشهري في بروكسل ب«السخاء الكبير» للدول المجاورة لسوريا خصوصا الاردن ولبنان في استقبال ملايين اللاجئين الفارين من النزاع في هذا البلد.

يذكر ان مساعدات الاتحاد الأوروبي للاردن للفترة 2007-2013 قد تجاوزت 626 مليون يورو «حوالى 846 مليون دولار». ويعاني الاردن الذي يتقاسم مع سوريا حدودا تمتد لاكثر من 370 كيلومترا، من ظروف اقتصادية صعبة وشح في الموارد الطبيعية ودين عام تجاوز 23 مليار دولار وعجز في موازنة العام الحالي قدر بنحو ملياري دولار واعباء تفاقمت مع وجود اكثر من نصف مليون لاجئ سوري في المملكة.

«أرابتك» ترفع ملكيتها في شركة الهدف للإنشاءات الهندسية إلى 98 في المئة

أعلنت امس أرابتك القابضة، مجموعة الشركات الرائدة المتخصصة في تنفيذ المشاريع الهندسية والإنشائية الضخمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقرا لها، عن دخولها في اتفاقية نهائية لرفع نسبة ملكيتها في شركة الهدف للإنشاءات الهندسية إلى 98 في المئة، فيما ستحتفظ الإدارة التنفيذية في الشركة بنسبة المساهمة المتبقية البالغة 2 في المئة. تعتبر شركة الهدف للإنشاءات الهندسية، التي تأسست عام 1975، من شركات المقاولات الرائدة في مجالات الهندسة والتوريد والإنشاء لقطاعات النفط والغاز والطاقة والأعمال البحرية ولديها أنشطة في كل من دولة الإمارات وقطر والمملكة العربية السعودية وعدد من الدول الأخرى. وكانت أرابتك قد استحوذت على 60 في المئة من الحصص في شركة الهدف في عام 2007. ومن شأن الاستحواذ على نسبة 38 في المئة الإضافية التي تبلغ قيمتها 270 مليون درهم، أن يدعم استراتيجية أرابتك للتوسع في أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء في قطاعات النفط والغاز والطاقة. وسيتم تمويل عملية الاستحواذ من عائدات الاكتتاب الأخير في زيادة رأس المال لأرابتك القابضة. ويأتي هذا الاستحواذ بعد إعلان أرابتك مؤخرا عن إنشاء شركة أرابتك سامسونغ الهندسية كمشروع مشترك لتقديم خدمات الهندسة والتوريد والإنشاء للمشاريع الضخمة التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات في قطاعات النفط والغاز والطاقة والبنى التحتية ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتبر إنشاء هذه الشركة خطوة هامة نحو تنفيذ استراتيجية أرابتك الطموحة للتوسع في قطاع النفط والغاز الذي يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي في المنطقة على المدى الطويل حيث تقدر قيمة أكبر 50 مشروعا في طور التخطيط أو قيد التنفيذ بنحو 1.56 تريليون دولار.

«هيرمس»: 266 مليار ريال فائض ميزانية المملكة في 2013

سوق الأسهم في السعودية هي الأكثر جاذبية بالمنطقة بسبب سيولتها الضخمة

متداولون يتابعون البورصة السعودية

توقع خالد جمال الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية هيرميس السعودية «بنك الاستثمار الإقليمي» أن تحقق ميزانية السعودية في 2013 فائضا بنحو 266 مليار ريال، وأن تستمر السعودية في تحقيق الفوائض خلال سنوات مقبلة ما دام سعر النفط فوق 100 دولار للبرميل.

كما توقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 110 دولارات للبرميل، وأن يكون متوسط سعر أوقية الذهب نحو 1300 دولار للأوقية في نهاية العام الجاري. وقال جمال إن سوق الأسهم السعودية هي أكثر أسواق المنطقة جاذبية، بسبب سيولتها الضخمة التي تعادل 70 في المئة من السيولة في أسواق منطقة الخليج مجتمعة، والتنوع وعمق السوق، والسيولة الضخمة والأساسيات القوية.

وتوقع أن تحافظ السوق في نهاية العام الحالي على معظم مكاسبها منذ بداية العام، والبالغة 23 في المائة. مشيرا إلى أنه رغم هذه الارتفاعات إلا أن السوق السعودية تظل أقل أسواق المنطقة ارتفاعا، كما أن ارتفاعاتها أقل من الأسواق العالمية رغم أنها أكبر أسواق المنطقة من حيث السيولة والتنوع.

وأوضح جمال أن «هيرميس» ترى ضرورة فتح السوق السعودية للاستثمار الأجنبي المباشر، لما لذلك من عدة فوائد منها دخول صناديق استثمارية ذي خبرة استثمارية قوية، ما يضع حدا للتذبذب في اداء بعض الأسهم نتيجة قلة الخبرة لدى بعض المستثمرين الأفراد.

ومن فوائد فتح السوق أيضا أنه سيزيد عمق السوق، ويعطي استقرارا للسوق بشكل أكبر، ويزيد السيولة، وسيؤدي إلى تنوع المستثمرين بين أفراد ومؤسسات محلية وإقليمية، مضيفا أن «هيرمس» واثقة في هيئة سوق المال السعودية بأنها ستفتح السوق للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتوقع «هيرس» استقرار السوق بنهاية العام قرب مستوياتها الحالية، وأن تحافظ على معظم مكاسبها التي حققتها منذ بداية العام والبالغة تقريبا 23 في المائة، ولا ترى عوامل أو أخبارا كبرى يمكن أن تؤدي إلى حركة قوية سلبا أو إيجابا حتى نهاية العام.

وترى «هيرميس» أن جميع قطاعات السوق «جذابة»، لكنها أكثر تحمسا لقطاعي المصارف والبتروكيماويات، كون لديهم فرص استثمارية مستقبلية قوية، والعوامل الأساسية لشركات القطاعين قوية تدعمهم الفترة المقبلة، ونرى أن القطاعين سيشهدان نموا في المدى المتوسط.

الإمارات تقرض موريتانيا 110 ملايين درهم لتمويل مشروع طريق حيوي

أبوظبي - «كونا»: وقع صندوق أبوظبي للتنمية أمس مع جمهورية موريتانيا اتفاقية قرض بقيمة 110 ملايين درهم اماراتي لتمويل مشروع طريق حيوي على الحدود الموريتانية مع مالي.

وقال مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية بالانابة محمد السويدي في تصريحات صحافية عقب توقيع الاتفاقية ان «هذا المشروع سيكون له أثر إيجابي في تحقيق التكامل الاقتصادي وتحفيز التنمية الاجتماعية في جمهورية موريتانيا».

وأضاف ان «مساهمة الصندوق في تمويل هذا المشروع تأتي انطلاقا من ايمانه بأهمية دور قطاع الطرق والمواصلات في تعزيز أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتحسين الظروف المعيشية في الدول النامية».

ووقع الاتفاقية من الجانب الاماراتي مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية بالانابة محمد السويدي ومن الجانب الموريتاني وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيدي ولد ببها ولد التاه.

وأوضح السويدي ان الاتفاقية تجسد حرص صندوق أبوظبي للتنمية على القيام بدور فعال في دعم مسيرة التنمية في الدول الشقيقة والنامية وتمكينها من التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها والارتقاء بمستويات معيشة شعوبها.

وأفاد ان الآثار الايجابية لهذا المشروع التنموي ستمتد لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية في جمهورية موريتانيا مشيرا الى انه سيعمل على تفعيل الحركة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين موريتانيا والدول المجاورة اضافة لدوره في دعم الأمن الوطني وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وقال السويدي ان المشروع سيسهم في إنشاء بنية تحتية عصرية تحسن حركة النقل الداخلية وتفك العزلة عن منطقة الجنوب الشرقي التي تعاني منها موريتانيا.

من جانبه قال وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية بموريتانيا ان «الدعم المقدم من صندوق أبوظبي للتنمية سيسهم بصورة فعالة في دعم جهود الحكومة الموريتانية لتحقيق التنمية الشاملة» مضيفا ان «تشييد الطريق سيفعل الحركة الاقتصادية في موريتانيا والدول المجاورة عبر إنعاش الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصيد والسياحة».

وأضاف ان «المشروع سيساعد في تسهيل نقل المنتجات إلى الأسواق المحلية والدولية بما يسهم في تعزيز إيرادات البلاد من العملات الصعبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي».

وأكد عمق العلاقات الثنائية بين الامارات وموريتانيا معربا عن شكره للدعم الاماراتي المقدم لموريتانيا لما له من تاثيرات ايجابية في تعزيز التنمية في جمهورية موريتانيا.

محمد بن راشد افتتح أعمال القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

الشيخ محمد بن راشد في لقطة تذكارية مع المشاركين بالقمة

أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن الاستثمار في المستقبل هو الأساس الذي تبنى عليه استراتيجيات وسياسات الدولة مشيرا إلى أن الدولة تتجه بثبات نحو إضافة الاقتصاد الإسلامي كمجال جديد من مجالات التميز التي تتمتع بها الدولة على الساحة الاقتصادية العالمية.

وأضاف إن التميز لا يكون بتقليد الآخرين بل بابتكار خدمات ومبادرات جديدة ونوعية تضيف إلى قطاع الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي متكامل وتعزز مكانة دبي وتنافسيتها كعاصمة للاقتصاد الإسلامي حيث قال سموه: «إذا كان التاريخ يكتب فالمستقبل يصنع هنا في الإمارات ونحن قادرون بعزيمة أبنائنا وثقتنا بقدراتنا وإمكاناتنا أن نكون العاصمة الاقتصادية للعالم الإسلامي».

جاء ذلك في أعقاب افتتاح اليوم القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي وذلك بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وسمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للثقافة والفنون وسمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم ومعالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء رئيس المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين المحليين والعرب والعالميين.

وإنطلقت فعاليات اليوم الأول من القمة التي يتم تنظيمها بالتعاون بين غرفة تجارة دبي و«تومسون رويترز» وبالتنسيق مع مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي بحضور رواد وقادة ومتخصصين عالميين من المجالين الحكومي والخاص حيث بدأت أعمال القمة بكلمة افتتاحية ألقاها معالي عبيد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية وكلمة أخرى ألقاها معالي الدكتور أحمد محمد على المدني رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما شهد صاحب الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حفل توزيع جائزة الاقتصاد الإسلامي والذي أقيم بالتزامن مع عقد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي بتوجيهات من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم حيث قام سموه بتكريم المؤسسات والأفراد الفائزين ضمن فئات جائزة الاقتصاد الإسلامي التي تم تنظيمها بالتعاون بين غرفة تجارة وصناعة دبي وتومسون رويترز وبالتنسيق مع مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الاسلامي.